تاريخ الارسال:٢٠١٩/٠١/٠٣
تاريخ القبول:٢٠١٩/٠٢/٢٠

التقويم الجامعي كآلية للتكيف الاجتماعي

- من الاغتراب المؤسساتي إلى مؤسسة التكيف -

The University Calendar as a mechanism for social adjustment

- From institutional alienation to institutionalization of adaptation -

خيري نوح
جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 02
سيفون فريال
جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 02

ملخص:

اليوم، بعد مسار طويل خاض فيه التعليم الجامعي مراحل متعددة من الإصلاحات البيداغوجية والهيكلية مست كل نواحي التعليم العالي في الجزائر، تتأسس الحاجة إلى ضرورة الوقوف على مدى النجاعة التي تحققها الجامعة في محيطها باعتبارها تحقق مقاربة "المتصل السوسيو-أكاديمي"، هذه المقاربة التي ترى أن معيار النجاعة لا يكون بقياس هذه المخرجات كحالة نهائية وإنما كحالة وسطى، أو كحالة أولية باعتبارها مدخلات لسوق العمل، وبالتالي فمعيار النجاعة لا يؤخذ بالجزء – الجامعة- وإنما بالكل بالأخذ بمقاربة المتصل "جامعة-محيط"، هذه الحاجة السابقة توجِبُ ضرورة تكريس مبدأ "التقويم" كإطار جامع بين "الجامعة-محيط" من خلال التحول من مأسسة الاغتراب إلى مأسسة التكيف من داخل النسق إلى خارجه.

الكلمات المفتاحية: التقويم، الاغتراب، الجامعة، المجتمع، التكيف، سوق العمل، عصر السوق.

Abstract:

Today, After a long path to higher university education, These interim changes have included teaching reforms and structural system and has touched all aspects of higher education in Algeria.

We study the efficacy of University in the surrounding environment as check approach "socioeconomic Academy",

This approach, which considers that the criterion of the effectiveness of these outputs is measured as a final State but as an intermediate state, or as an initial condition as inputs to the labor market, Thus, efficiency criterion is not taken part – the University it is a related approach taken University-circumference.

The above principle of the calendar as an overall framework for the University-surroundings, Through the transformation of the institutionalization of alienation to institutionalizing adapt, from inside to outside the pattern.

Key words:

calendar, alienation, university, community, adaptation, labor market, market era.

1- تمهيد:

يعيش الإنسان حياته اليومية في تعامل وتفاعل مستمر في البيئة الطبيعية التي يحياها، والبيئة الاجتماعية التي هو أحد أفرادها، وعن طريق تعامله وتفاعله هذا يتكون لديه المجال الديناميكي للحياة مع البيئة الطبيعية والاجتماعية، سالكاً في ذلك أنماطاً مختلفة من السلوك، تختلف من فرد لآخر كل حسب إمكانياته، وخصائصه، وقدراته، واستعداداته، وهكذا فالتفاعل الذي يحدث بين الإنسان ومجاله الحيوي يتطلب وجود عنصرين أساسيين مسببين لهذا التفاعل هما:

– التكوين الطبيعي للفرد بما يولد مزود به من دوافع، وقدرات مختلفة تدفعه للقيام بأنماط متعددة من السلوك الذي يمكنِّه من التفاعل المستمر في الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه.

– البيئة الطبيعية والاجتماعية من حوله، وبما توفره له من فرص للتعليم بمختلف فروعه وتخصصاته، وغير ذلك من الإمكانيات التي يستطيع من خلالها بناء مستقبله بيسر وسهولة، من هنا جاءت النظرة التخطيطية للتعليم وبيان أهميته في حياة الإنسان، والتي أصبحت تسير عليها المجتمعات اليوم في تعليم أبنائها وفقاً لمستوياته المختلفة، من معاهد مهنية، وجامعات، ومراكز بحثية مختلفة...الخ، والتي تعتبر أماكن مؤهلة تتعهد بتعليم الطلبة وتزويدهم[1]، ولكنَّ الإشكالية التي تطرح هنا هي في صلاحية المناهج التعليمية في الجامعات العربية بشكل عام، والجزائرية بشكل خاص،

ومحتوى المواد التعليمية، ومدى ملائمتها للواقع الاجتماعي ومتطلباته الآنية، وخصوصياته الاجتماعية والثقافية، وهو أيضا ما يطرح تساؤلاً آخر في مدى قدرة الجامعة على تبيئة المناهج المستوردة وتكييفها مع بيئتها الجديدة من خلال عملية "التقويم الجامعي"، الذي تحول من مطلب جامعي إلى ضرورة مجتمعية توجب تغليب الحاوي على المحتوى من أجل تطويع هذا الأخير في الفعل المجتمعي المعاصر، لا تغليب المحتوى على الحاوي وخلق استعلاء يوجب القطيعة بينهما، ويصبح المحتوى لازمةً نخبوية والحاوي دون ذلك.

إن النظر في أي جانب من جوانب الحياة العربية يرينا الفارق الكبير بين مستويات الطموح والقدرة على بلوغها، وبين الأهداف ووسائل تحقيقها. وكثيرة هي الأفعال العربية التي أوصلتنا إلى نقيض مطلوبنا فيها، ومن هذه بناء الجامعات في كثير من الأحيان، وفي هذا يقول واحد من علمائنا في معرض حديثه عن واحدة من أعرق جامعاتنا العربية : "نستطيع أن نصف الإطار الأكاديمي بأنه أقرب إلى مدرسة ثانوية منه إلى جامعة حقيقية، ولقد ترتب على نظامنا الجامعي انهيار حقيقي في جميع قيمنا الثقافية على المستوى الجماعي، والمستوى الفردي"، ثم تراه يقول بأن الجامعة غير راغبة في مواجهة مسؤولياتها الحقيقية[2]، إنَّ هذا الانسحاب لدور الجامعة من الحياة الاجتماعية مرده الأول إلى عدم تفعيل آليات التقويم الجامعي من أجل خلق التوافق والتساند الوظيفي بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي.

2- في مفهوم التقويم:

الحكم على قيمة الشيء وتقديره لتقويمه، كما يعرف بأنه عملية إصدار حكم على قيمة الأشياء أو الموضوعات أو المواقف أو الأشخاص، اعتمادا على معايير محددة، ويستخدم الطرق والمقاييس للحكم على تعلم المتعلمات أو وضع الدرجات والتقارير، وهو يمثل جزءا لا يتجزأ من عملية التعلم ومقوماً أساسيا من مقوماتها[3].

إن مفهوم التقويم في التعليم العالي تطور زمنيا بحيث أصبح يستخدم بشكل أوسع وشامل ويتضمن العديد من الجوانب، ومنذ 20 عاما كان تعريف التقويم مرتبطا بالبرامج بينما يستخدم التقييم للتقديرات التي يقيم بها الأفراد. وفي الماضي كان التقويم محصورا على نتائج الطلاب الدارسين، أما الآن فإنه يتضمن جمع وتحليل وتفسير واستخدام جميع المعلومات ذات العلاقة بالبرامج الأكاديمية والأفراد، ويتضمن التقييم أيضا البعدين الفردي والمؤسسي كما تشير إلى ذلك لجنة معايير التقويم

التربوي The Joint Committee on Standards for Education والتي تعرف تقييم الأفراد بأنه "التقييم المنظم لأداء الفرد ومؤهلاته بالعلاقة مع دوره المهني حسب أهداف المؤسسة"، ويرى وولف وزميلاه أن التقويم يتضمن مشاركة أعضاء هيئة التدريس والأكاديميين الإداريين بالعمل سويا للتعلم من خلال تبادل الخبرات ووجهات النظر بشأن معايير الأداء المتميز وتوثيقها بالدليل الواضح والمتفق عليه[4]، ويضيف تريغويل (2001 Trigwell),إن التعليم الجيد له صلة بتعلم عالي الجودة للطلبة ويكون عادة قائمة على أسس علمية. ولكن إذا أخذنا بنظر الاعتبار تلك الحالة المزمنة من عدم وثوقية مقاييس تعلم الطلبة في حلقات التعليم العالي[5]، سنجد بالضرورة مطلب التقويم كحاجة عالية من أجل إعادة النظر في التعليم العالي من أجل معاصرة التحولات داخل نسق التعليم العالي وخارجه.

3- في مفهوم ميكرو الاغتراب:

لقد أصبح الاغتراب في العصر الحديث موضوع محورية، ويتمثل في الحضارة الغربية بشكل خاص بأعمال دوستويفسكي وكافكا وبروست وفرست وتوماس مان والدوس هكسلي وجيمس جويس وإبسن وإليوت وماركس وسارتر وكامو وغيرهم عدد متزايد.

وقد بدأ هذا الموضوع في مختلف تنوعاته ينتشر من خلال الفكر النقدي والتحليلي بشكل خاص في مختلف الثقافات البارزة، ولا يستثنى من ذلك الثقافة العربية، إذ نجد بعض بذوره لدى كثير من المفكرين العرب، تعبيرا عن إحساسهم بالعجز الداخلي في علاقاتهم بالمجتمع والمؤسسات[6]، وشاع استخدام مصطلح الاغتراب Alienation في اللغة الدارجة اليوم للدراسات الاجتماعية، والنفسية، وبصورة عامة في النقد الاجتماعي، وقد أستخرج هذا المصطلح من كتابات هيجل، وصلح كترجمة لمصطلحين استخدمهما ماركس نقلا عن هيجل أولهما: مصطلح " Entausserung" وثانيهما: مصطلح "Entfremdung" ويشير المصطلح الأول للجوانب الخارجية للذات على أن تكون هذه الجوانب الخارجية نتيجة لعمل الإنسان، ويتضمن المصطلح الثاني الغربة أو انفصال ذات المرء عن الآخرين[7]، يمكن أن يفيد الفعل اللاتيني "Alienare" معنى التسبب في فتور علاقة ودية مع شخص آخر، أو في حدوث انفصال أو جعل شخص ما مكروها، كما يمكن أن يشير الفعل "Alienatio" إلى الوضع الناجم عن حالة الانفصال أو إلى حالة الانفصال نفسها ؛ بمعنى

أن استخدام المصطلح بهذا المعنى يقصد به حصول شقاق بين طرفين في المجتمع تكون قد ربطتهما علاقة ودية قبل هذا الشقاق، كما يقصد باستخدام مصطلح "Alienatio" بهذا المعنى ظاهرة الاغتراب نفسها، أو نتيجة هذه الظاهرة[8].

ويشير مصطلح الاغتراب وفقا للمفهوم السوسيولوجي البحث إلى إذابة وتصفية وإنهاء العلاقة بين الفرد والآخرين، والمصطلح الألماني entfremdung يدل في معناه المباشر قبل استخدامه في مجال الفلسفة بأنه العملية التي يصبح الشخص فيها غريبة، ويعني مفهوم الاستلاب أو الاغتراب بشكله العام عند هيجل وفيورباخ وماركس، دون التركيز على الفروق التفصيلية، فصام أو فصل بين الفرد ومحيطه[9].

4- في مفهوم ماكرو الاغتراب:

"لو وجه علماء اللغة أجهزتهم لرصد ما يكتبه الباحثون والنقاد والفلاسفة في عصرنا الحاضر، فانني أراهن على أن كلمة «الاغتراب alienation سوف تحظى بالأولوية من حيث ترددها"، هذا قول كاتب فرنسي يبين مدى انتشار كلمة الاغتراب، في الفكر المعاصر، وهو قول على قدر غير قليل من الصحة ، ويبعد إلى حد كبير عن المبالغة، فالواقع أن الكلمة كثيرا ما تجيء في مؤلفات كثير من المفكرين[10]، ولعل ما سبق في مفهوم الاغتراب هو تحليله على أساس فردي يتبنى مقاربة "الميكرو" في التحليل السوسيولوجي، إلاَّ أنَّ ما يعنينا نحن في تقعيد مصطلح الاغتراب في موضوعنا هذا هو أخذه بمقاربة :الماكرو"، وإعادة صياغة هذا المفهوم سياغةً نسقسة، تكون فيها وحدة التحليل هي الأنساق بكلياتها وجزئياتها، يصبح فيها التعليم الجامعي كمؤسسة نسقاً داخل نسق أكبر منه هو المجتمع، في علاقة مفترضة للتساند الوظيفي والوجودي الذي يحكم هذا التواجد، لذا يمكن القول أنَّ الاغتراب النسقي هو اغتراب نسق التعليم العالي أي الجامعة عن المجتمع من خلال انفصام علاقة التساند الوظيفي بين الجامعة والمجتمع، وعدم تلاءم ثنائية المدخلات والمخرجات بينهما، ما يجعل مخرجات الجامعة لا تتلاءم مع مدخلات مجتمعها، وكذا مخرجات المجتمع من تحولات وضرورات مستحدثة ومتغيرة ومطلب الحاجات العملية لا تصل إلى الجامعة من أجل فهمها فهما علميا وإعادة تكيفها مع هذه التحولات من أجل تعديل مخرجاتها بما يتوافق مع فهمها للتغذية الراجعة من المجتمع، وتشير دار المعارف البريطانية إلى أنَّ الاغتراب يتمثل

في ستة مجالات رئيسية[11]، ويوضح الشكل الموالي هذه المجالات:

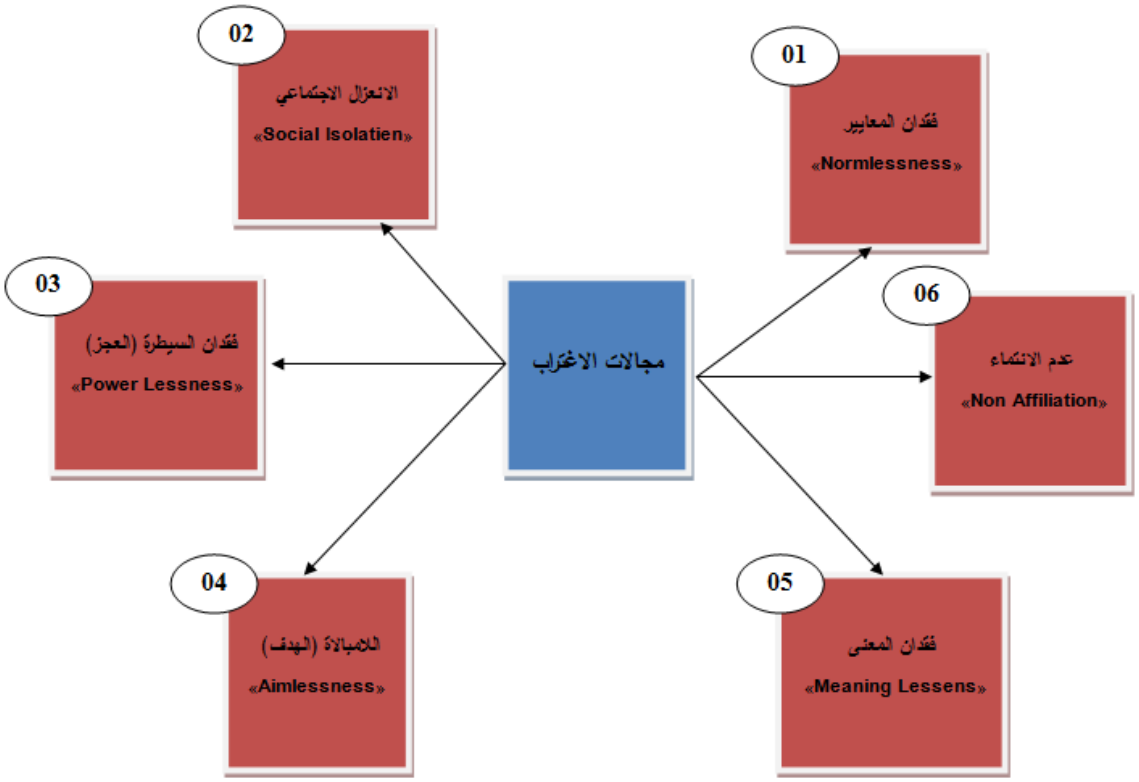

كل رقم: (01) مجالات الاغتراب

حسب دار المعارف البريطانية

المصدر: من إعداد الباحثان

بناءا على خالد محمد أبو شعيرة، **الاغتراب في النسق التعليمي لدى الشباب الجامعي**، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 15، العدد 01، مارس 2014، ص: 247/246.

ويمكن من خلال الشكل السابق أن نقدم شرحا سياقياً يتناسب مع طرحنا في تمفصل الاغتراب بين الجامعة والمجتمع، ومنه يصبح لدينا:

أ- فقدان المعايير «Normlessness»:

وهو حالة عدم التوافق المعياري، أو انهيار المعايير التي تحكم العلاقة بين الجامعة والمحيط الاجتماعي، مما يسبب عجزاً في تفعيل العقد الاجتماعي بينهما كنسقين متساندين وظيفياً.

ب- الانعزال الاجتماعي «Social Isolatien»:

أين تصبح الجامعة منعزلة كنسق مغلق لا يبحث عن توافق خارجي، هذا الانعزال يشكل صلابة مانعة للاندماج والتكيف، وعدم استيعابها لأي تغذية راجعة.

ج- فقدان السيطرة (العجز) : «Power Lessness»

تتحول مخرجات الجامعة إلى حالة نهائية بالنسبة لها وتفقد السيطرة عليها، في حين أنَّ هذه المخرجات هي حالة وسطى بين الجامعة والمحيط الاجتماعي يكون أثرها في سوق العمل مصدرا للتغذية الراجعة التي تعمل الجامعة من خلالها على تقويم المناهج العلمية بما يسد الإختلالات الوظيفية، وتتحول من نسق تعليمي إلى نسق متعلم.

ويمكن للعجز أن يكون عجزا ماديا يتمثل في عدم تحكم الجامعة في مواردها التي تسمح لها بأداء وظائفها، أو عجزا علميا ومنهجياً في عدم تمكن الجامعة من وضع خطط تعليمية متماشية مع سياقها الاجتماعي، أو عجزا إيديولوجياً يجعل الجامعة محطاً لإيديولوجيات مذهبية وسياسوية تشكل لها حالة استيلاب للقرار والوظائف المنوطة بها، والحياد عن أهدافها الأصلية.

د- اللامبالاة (اللاهدف) «Aimlessness»:

وهو حالة الفراغ الغرضي الذي يمكن أن تدخل فيه الجامعة من باب عدم لامبالاتها بالظروف الاجتماعية والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بدورها، وعدم المشاركة في الفعاليات الاجتماعية، وفقدان الطموح والهدف الوجودي لهذا النسق.

هـ- فقدان المعنى «Meaning Lessens»:

وهو فقدان معنى وجود الجامعة في الحياة الاجتماعية، وتصغير دورها، وتكريس مذهب الانتقاص من المستوى التعليمي الجامعي، والتقليل من دورها، والبحث عن كل النقائص ووصفها بالجامعية، وقد يكون على مستوى عالمي من خلال المقارنات بين الجامعات ووضع معايير تناسب جامعات دون غيرها، مما يفقد الجامعة المحلية معنى وجودها.

و- عدم الانتماء «Non Affiliation»:

وهو استكمال حالة الانفصال بين الجامعة والمجتمع، وتشكل حالة لعدم انتماء الجامعة للمجتمع، وهو حالة نهائية لصلابة الاغتراب تأسس للقطيعة.

5- النسق التعليمي ومأسسة الاغتراب:

يواجه النسق التعليمي أزمة اغتراب مست أساساته وأحدثت له القطيعة مع بيئته الاجتماعية، وتشكلت من خلال الممارسة والوقت حاجزا بين طرفي المتصل السوسيو-جامعي، فأصبح من العسير الانتقال بحرية وسلاسة بين هاذين الطرفين، وهو ما جعل الطالب الجامعي يحمل اغترابه مع شهاداته الجامعية الى سوق العمل، أين يجد ترجمة هذا الاغتراب إلى ممانعة واستعصاء يكاد يوصم باللاقابلية لهذا المخرج.

فالاغتراب موجود مادام هناك فجوة بين مخرجات النسق الجامعي المجتمع، وكلما غاب المجال الذي تظهر فيه العلاقة المعبر عن الذات، ومادام للطالب الجامعي أهداف تحولت من أهداف مغتربة عن خارج النسق تمأسس في ظل ممانعة اجتماعية، وهو اغتراب تأسس في ثلاث مراحل هي:

1- اغتراب المناهج عن الحياة الاجتماعية

2- اغتراب الطالب عن الهدف خارج النسق

3- اغتراب المخرجات عن سوق العمل

شكلت هذه المراحل نمطاً تتابعياً يمكن تصويره على شكل ترس متداخل الأجزاء ينتقل من داخل النسق إلى خارجه، والشكل الموالي يوضح ذلك:

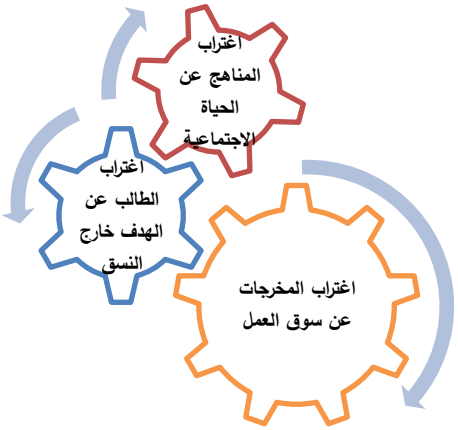

شكل رقم: (02) مراحل الاغتراب بين الجامعة والمجتمع

المصدر: من إعداد الباحثان

فالمؤسسات المشكلة للنسق الجامعي كثيرا ما تكون سلاحا ذو حدين إزاء الاغتراب، فهي أما أن تكون أداة لتعميق الاغتراب لدى الطلبة، وإما أن تكون وسيلة لتكييفهم مع أنفسهم ومجتمعاتهم، فالنظام التعليمي لا يمكن أن يكون محايدا فهو إما أن يكون عاملا من عوامل بناء الفرد والمجتمع أو عامل هدم لهما، فبالرغم من أنّ التعليم والقهر أساسا عاملان متضادان يبطل أحدهما الآخر، إلاّ أنّ التعليم يسهم أحيانا في تعميق الاغتراب حين بكثير من الطلاب إلى

دوائر التسلط والضياع والعزلة وفقدان الهوية والانفصال عن الذات والمجتمع، ويعمل على إيجاد حالة من الاغتراب تتمثل في تجريد الطلاب من إنسانيتهم وتحويلهم إلى أشياء، أو كائنات مسحوقة، أو سلع تصنع حسب المواصفات التي يطلبها أصحاب النفوذ والسطوة في المجتمع.

ويمكن للجامعة أن تكون مصدرا للاغتراب من خلال وسائل كثيرة منها عدم احترام الأساتذة لطلابهم، وعدم مساهمة الطلاب في تصميم برامجهم ، وإدراك الطلاب لعدم وجود علاقة قوية بين ما يدرسونه في الجامعة من جهة وبين عملهم المستقبلي، كما أنّ الجامعة قد تمارس دورا يساعد على الاغتراب من خلال حرمان الطلاب من فرص التفاعل بينهم، وإقصاء الطلاب عن عملية اتخاذ القرار التي تتميز بالبيروقراطية والروتين وعدم الفاعلية والتميز والإخفاق في جعل الطلاب يشعرون بالانتماء، وسوء العلاقة مع هيئة التدريس، ووجود مناخ ضاغط ومغلق داخل الجامعة[12]، كلها تأسس حالة الاغتراب التي يحملها الطالب لخارج النسق الجامعي.

6- الوعي بالاغتراب وتجاوزه:

يرى فروم بان الوعي بالاغتراب يؤدي إلى التغلب عليه، فالوعي يعني طرح الأوهام، فإذا اكتمل هذا الوعي تحرر الإنسان[13]، وهو دعوة إلى أنَّ أهمَّ مرحلة لتجاوز الاغتراب بين التعليم العالي والمجتمع هو إقرارنا بعدم التوافق الوظيفي بينهما، وسير التعليم العالي في مراحل سابقة بمنهجية التعالي على المجتمع وعدم تفعيل سبل الاندماج والتكيف مع متطلباته، ومخاطبة المجتمع من أبراج عاجية، إلاَّ أن المرحلة الحالية عرفت نوعاً من تطويع الجامعة للمجتمع، وهو ما تمثل في طرح الفكرة على المستوى الرسمي على الأقل، وهذا من خلال ما دعا إليه وزير التعليم العالي، أين نوَّه وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الطاهر حجار، على أهمية تفعيل العلاقة بين الجامعة والمؤسسة، الحرص على التواصل الفعلي بينها وبين محيطها الاقتصادي والاجتماعي، حتى يتسنى للطلبة القيام بتربصات ميدانية في الوسط المهني، ما يسمح بضمان نجاعة مهنية في عالم الشغل، وأوضح حجار، في كلمة ألقاها بمناسبة إشرافه على الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين لتأسيس جامعة جيلالي اليابس لسيدي بلعباس، بأن مستقبل الطلبة مرهون بما يقدم لهم من مادة حية ثرية ذات جودة عالية في مجال التكوين وخاصة التكوين المهني، ما يستدعي تنويع وإثراء العروض التكوينية بما يؤدي إلى اكتساب الطلبة الكفاءات العلمية والمهارات المهنية، التي تفتح لهم آفاق واسعة في عالم الشغل والمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد، وأبرز ذات

المسئول، أنه أمام التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية يسعى قطاعه إلى تحديث نظام التعليم العالي وترقية أدائه البيداغوجي والبحثي، بإدراج أساليب تسيير وتقييم متطورة أثبتت نجاعتها على غرار مقاربات ضمان الجودة ومشروع المؤسسة والحكامة الجامعية، التي أصبحت أولوية في السياسات الوطنية للتعليم العالي في العالم وذلك من أجل رفع مستوى التكوين، وتحضير الطلاب للمساهمة في تحقيق طموحات البلاد في الرقي والتطور والتنمية المستدامة[14].

7- استراتيجية التعليم ودورها في تأهيل مناصب شغل مكيفة ومبرمجة[15]:

يفترض المخططون عن خطأ، أن المشكل كامن في العرض وحده، أي أن المهارات التي تكتسب في الجامعة ليست ملائمة لسوق الشغل، فليس هناك دليل مادي على صحة الافتراضات والإجراءات السالفة الذكر، وإنما ينم كل واحد منها عن فهم غير سليم لسوق الشغل في هذه البلدان.

إن المشكل هو مشكل عرض وطلب في آن واحد، ولا يمكن إنتاج يد عاملة متعلمة أن يحل مشكل البطالة، إلا إذا تم ذلك في تلازم مع ارتفاع الطلب على هذه اليد العاملة المتعلمة، وقد أشار فوستر Foster Philip إلى أن إصلاح المنهاج الدراسي لن يغير وحده الوضعية الحالية، إذ ليست الأسباب المؤدية إلى تقليص تشغيل القوى البشرية ذات علاقة فقط بما يدرس في المدارس والجامعات، وأكثر من ذلك فإن المستويات التعليمية المتدنية لا تؤهل الأفراد للقيام بأعمال متخصصة ومحددة، وحسب وجهة نظر فوستر هناك استراتيجيات يمكن إتباعها، استراتيجيات ترتكز على فحص ما يجري خارج المدرسة أو الجامعة، أكثر من ارتكازها على تحليل ما يجري داخلها، أما فيما يتعلق بالافتراض الذي يرى أن الجامعة تستطيع إقناع الناس بالرغبة في مزاولة بعض المهن من خلال تدريبهم عليها، فإن حوافز الطلاب والتلاميذ تتأثر بالتصورات التي يكونوها حول مختلف فرص العمل المتوفرة، وتتولد هذه التصورات من واقع المحيط السوسيو اقتصادي.

والنسق التعليمي لا يستطيع أن يولد لدى الناس رغبة في بعض المهن، إذا كانت تقودهم إلى البطالة أو تجعلهم يحصلون على دخل منخفض وامتيازات أقل. ويفشل أولئك الذين ينتقدون الطبيعة ,,التقليدية'' للطلب على التعليم الأكاديمي، ويعتبرونه نقيضًا للتكوين المهني، في الاعتراف بأن قوة الأول تكمن أساسًا في أنه هو كذلك في نهاية الأمر، تكوين مهني يمكن من ولوج المناصب المهمة التي يتقاضى أصحابها أجورًا محترمة، ليست البطالة ناجمة عن

كم التعليم المحصل عليه من قبل القوى العاملة أو نوعه، وعندما يحصل تحسن هامشي من خلال إصلاح المنهاج الدراسي، أو محاولة استدراج الناس إلى مهن يظهر أن هناك طلبًا عليها، فإنه سرعان ما يختفي هذا الطلب، ويتجاوزه العرض، ويظل مشكل البطالة قائمًا، وإذا كان المقررون الرأسماليون سيشغلون عددًا من المستخدمين، فإن حجم هؤلاء لن يرتفع بجل التكوين أكثر ملائمة، وهكذا فإن مشكلة المشرع الجزائري أنه لا يرجع مشكل البطالة إلى النظام التعليمي، ومع ذلك نجد أن المخططين يضعون دائمًا حلولا تعليمية لتشوهات متأصلة في الاقتصاد ومتجذرة فيه.

8- سبل تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق الشغل[16]:

إنّ رفع التحدي للمرحلة الحالية المتمثل في بحث سبل وآليات إدماج الموارد البشرية التي تضخها المؤسسات الجامعية سنويا في سوق العمل أصبح من أهم الأولويات التي تسعى إليها الجزائر، وخاصة مع وجود دفعات جامعية جديدة متتالية في حاجة إلى الإدماج في سوق العمل، الأمر الذي يعتبر تحديا حقيقيا ينبغي التفكير فيه بجدية في التكفل به والوصول إلى تقارب بين سوق العمل وخريجي الجامعات من خلال جعل سياسة التكوين مندمجة مع سوق العمل، وذلك "بتشجيع المبادرات المقاولاتية" لدى الشباب لتجسيد أكبر عدد من الأفكار في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

تمر الجزائر بتحولات اقتصادية كبرى حيث تعيش مرحلة انتقالية من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، تولدت عنها تأثيرات اقتصادية واجتماعية هامة، وفي هذا الإطار اتخذت جملة من الترتيبات كتحسين التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتدعيم وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، وتتميز هذه المرحلة بتطور القطاع الخاص الذي يتطلب يد عاملة مؤهلة كون أن نوعية الموارد البشرية تلعب دور مصيري بالنسبة للمؤسسة في ظل محيط تنافسي يوجب تبني نظام جديد في الجامعات الجزائرية للرفع من مستوى الطلب على العمل المتخصص والدقيق ومن اجل وضع علاقة مستقرة بين مخرجات التعليم و مدخلات العمل.[17]

9- عصر السوق:

إنّ عصرنا الراهن زمن تحفه المخاطر ويتميز بالإثارة وكثرة المطالب، ذلك أنّ التعليم العالي قد بات وعلى حين غرة في قبضة تغيير تحويلي، بعض هذا التغيير يأتي من مطالب القادة السياسيين الذين يريدون لقسم كبير من السكان أن يحصلوا على التعليم العالي بهدف

تلبية احتياجات " الاقتصاد الجديد" وبعض آخر منه يأتي من مشاعر القلق المتزايدة بأنّ مهارات ومواقف الشباب التي يضيفونها إلى أدوارهم كأشخاص عاملين ومواطنين ليست على المستوى الكافي، والبعض الآخر منه يأتي من الأثر المتزايد للقوى الخارجية مثل تقنية المعلومات والعولمة.

بيد أنّ قوة التغيير الرئيسية تصدر عن مستوى جديد من المنافسة والتوجه نحو السوق لدى مؤسسات التعليم العالي، وهي منافسة في سبيل الحصول على الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والمنح الخاصة بالبحوث والألقاب الرياضية والإيرادات ودرجة التصنيف والسمعة الجيدة، فالمنافسة تحمل في ثناياها وعدا بتحسين مستوى التعلم وتوسيع إمكانيات الوصول إلى الجامعة أو لعلها تركز الانتباه على الاستخدام الفاعل للموارد، أما إذا انعدمت المهارة في تكوين الهيكلية من خلال التدخل الاستراتيجي المدروس من جانب الحكومة فإنّ هذه المنافسة المتزايدة، وكذلك السوق، سوف يشوهان الغرض من التعليم العالي ويوسعان الفجوة بين الشعارات والواقع، وفي ضوء ذلك لا يسعنا غلاّ أن نقول آن أوان الفرصة والمجازفة[18].

خاتمة:

لا يمكن بأي حال من الأحوال الانتقال أو التزحزح من مأسسة الاغتراب إلى مأسسة التكيف مع سوق العمل إلاّ من خلال عملية التقويم الممنهجة والمدروسة والموضوعة آنياً في ممارستها والاستشرافية في أهدافها، والتي تكرس لاستراتيجية تنموية تأخذ بالحسبان متغيرات البيئة والمجتمع والتحولات العميقة الآنية والمستقبلية والتي قد تمس جوهر التعليم العالي، وأهم هذه التحولات هي التحول إلى مبدأ السوق والذي أقره التعليم الخاص والاستثمار في الجامعة كسوق عمل، أين تحولت العلاقة من مخرجات ومدخلات إلى علاقة طرفين في نظام السوق تحتمل الشراكة والمنافسة.

الهوامش:

[1] يحيى علوان، **التقويم والقياس التربوي ودوره في إنجاح العملية التعليمية**، مجلة العلوم الإنسانية –جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الحادي عشر، ماي 2007، ص10.

[2] سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1999، ص: 489.

[3] نورا الشامخ، **التقويم في التعليم**، كتاب الكتروني، شبكة الألوكة، wWw.alukah.net/Books/Files/Book_ ، 2018، ص: 6.

[4] رشدي أحمد طعيمة ومحمد بن سليمان البندري، **التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2004، ص: 581.

[5] بيتر ت نايت، **حين يكون المرء مدرسا في التعليم العالي**، ترجمة وليد شحادة، الناشر العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2010، ص: 281.

[6] حليم بركات، الاغتراب في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص: 35.

[7] محمود عوده عبد الله سعيد، **الاغتراب الوظيفي وعلاقته بسلوك المواطنة التنظيمية لدى العاملين في وزارة الأوقاف والشئون الدينية**، رسالة ماجتير منشورة، فلسطين، 2017، ض: 17.

[8] لزهر مساعدية،**نظرية الاغتراب من المنظورين العربي والغربي**، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص: 13.

[9] محمود عوده عبد الله سعيد، مرجع سابق، ص: 17.

[10] محمود رجب، **الاغتراب سيرة مصطلح**، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1988، ص: 05.

[11] خالد محمود أبو شعيرة، **الاغتراب في النسق التعليمي لدى الشباب الجامعي**، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 15، العدد 01، مارس 2014، ص: 246.

[12] خالد محمد أبو شعيرة، مرجع نفسه، ص 245.

[13] لزهر مساعدية، مرجع سابق، ص: 39.

[14] البلاد نت، مقال الكتروني منشور، الموقع http://www.elbilad.net، تاريخ النشر 2018/12/15، تاريخ الاطلاع: 2018/12/21.

[15]بروال الطيب، **مخرجات الجامعة وسوق الشغل في الجزائري**، مقال منشور في موقع http://www.inst.at/trans:، تاريخ الاطلاع 2018/03/22.

[16] ناصر الدين قريبي، **موائمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص: 160/159.

[17]بروال الطيب، مرجع سابق.

[18] فرانك نيومان وآخرون، **مستقبل التعليم العالي**، ترجمة وليد شحادة، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 2010، ص: 26/25.

قائمة المراجع:

1- بروال الطيب، **مخرجات الجامعة وسوق الشغل في الجزائري**، مقال منشور في موقع http://www.inst.at/trans:، تاريخ الاطلاع 2018/03/22.

2- البلاد نت، مقال الكتروني منشور، الموقع http://www.elbilad.net، تاريخ النشر 2018/12/15، تاريخ الاطلاع: 2018/12/21.

3- بيتر ت نايت، **حين يكون المرء مدرسا في التعليم العالي**، ترجمة وليد شحادة، الناشر العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2010.

4- حليم بركات، الاغتراب في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

5- خالد محمود أبو شعيرة، **الاغتراب في النسق التعليمي لدى الشباب الجامعي**، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 15، العدد 01، مارس 2014.

6- رشدي أحمد طعيمة ومحمد بن سليمان البندري، **التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2004.

7- سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1999.

8– فرانك نيومان وآخرون، **مستقبل التعليم العالي**، ترجمة وليد شحادة، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 2010.

9– لزهر مساعدية، **نظرية الاغتراب من المنظورين العربي والغربي**، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.

10– محمود رجب، **الاغتراب سيرة مصطلح**، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1988.

11– محمود عوده عبد الله سعيد، **الاغتراب الوظيفي وعلاقته بسلوك المواطنة التنظيمية لدى العاملين في وزارة الأوقاف والشئون الدينية**، رسالة ماجستير منشورة، فلسطين، 2017.

12– ناصر الدين قريبي، **موائمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، ديسمبر 2015.

13– نورا الشامخ، **التقويم في التعليم**، كتاب الكتروني، شبكة الألوكة، wWw.alukah.net ، 2018.

14– يحيى علوان، **التقويم والقياس التربوي ودوره في إنجاح العملية التعليمية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الحادي عشر، ماي 2007.